

الكويت 12 فبراير 2020

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: إفصاح بنك الخليج بخصوص محضر مؤتمر المحللين للسنة المالية  
المنتهية في 2019/12/31

التزاماً بأحكام البند (4) من المادة (2-4-8) من قواعد البورصة الصادرة بموجب القرار رقم (1) لسنة 2018، وحرصاً من بنك الخليج على الالتزام بمتطلبات قواعد البورصة، نرفق لكم طيه محضر مؤتمر المحللين للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31، والذي عقد عبر البث المباشر على شبكة الانترنت (Live Webcast) في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2020/2/11.

مؤكدين لكم تعاوننا المستمر،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي



بنك الخليج

نص اللقاء الخاص بالأرباح - نهاية سنة 2019

11 فبراير 2020

المشاركون:

السيد/ أنطوان ضاهر - الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

ترأس الجلسة:

إيلينا سانتشيز - إي إف جي هيرمس

إيلينا:

مساء الخير وصباح الخير على الجميع، ومرحباً بكم في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج - نهاية سنة 2019. يسرني أن يكون معنا خلال هذه المكالمة السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلالة الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين في بنك الخليج. وسوف يبدأ اللقاء بعرض تقدمه الإدارة حول المؤشرات الأساسية لنتائج البنك لسنة 2019، ثم نفتح المجال لفترة الأسئلة والأجوبة.

دلالة:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في اللقاء الخاص بنتائج بنك الخليج المالية لنهاية 2019. سنبدأ اللقاء اليوم بعرض لأهم مؤشرات الأداء لبنك الخليج لسنة 2019، يقدمه السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، يليه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه السيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين. وتظهر جميع المبالغ بالمليون دينار كويتي، وتم تقريبها إلى أقرب رقم صحيح لتبسيط الرسوم البيانية. وخلال العرض، سنحاول تلاقى تكرار ذكر العملة عند مناقشة المبالغ المحددة، ما لم يتم عرض المبلغ بعملة غير الدينار الكويتي. وبعد العرض، سنفتح المجال للأسئلة التي ترد من خلال وسيلة البث عبر الإنترنت. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. وسوف يكون اللقاء متاحاً على موقعنا الإلكتروني، [www.e-gulfbank.com](http://www.e-gulfbank.com)، وسيتم الإفصاح عنه إلى البورصة.

كما يرجى الإحاطة بأنه يمكننا الرد فقط على الاستفسارات والمعلومات المتاحة على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 2 من العرض، والمتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. وعليه، في حالة وجود أي استفسارات لديكم، يرجى التواصل دون تردد مع

فريق علاقات المستثمرين في مصرفنا على الموقع التالي:

[investor.relations@gulfbank.com.kw](mailto:investor.relations@gulfbank.com.kw)

والآن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج. إليك  
سيد/ أنطوان.

أنطوان ضاهر:

شكراً، دلال. يسرني أن أكون معكم جميعاً اليوم وأود أن أخص نتائجا لسنة  
2019 بإلقاء الضوء على خمس رسائل أساسية:

أولاً، إذا انتقلنا إلى الصفحة 3، نجد أننا أعلننا عن صافي ربح بلغ 63.6 مليون  
د.ك. في 2019، أي بزيادة بنسبة 12% عن صافي الربح لسنة 2018،  
والبالغ 56.7 مليون د.ك..

ثانياً، يتبين في الصفحة 4 أن ربحية السهم شهدت نمواً أيضاً بواقع 12% وأن  
مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 11 فلس للسهم، مع مراعاة  
الحصول على موافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين، المزمع انعقادها في  
مارس 2020. ويمثل ذلك توزيعاً نقدياً بنسبة 50% إلى مساهميننا وزيادة بنسبة  
10% مقابل التوزيع النقدي البالغ 10 فلوس عن السهم في 2018.

ثالثاً، يتبين من الصفحة 5 التقدم الذي تم إحرازه في قروض العملاء خلال  
السنوات الثلاث الماضية. ومنذ 2016، شهد مصرفنا نمواً في قروض العملاء  
بمقدار 750 مليون د.ك..، أي بنسبة 20% كما هو موضح في الخط الأزرق.

وفي نهاية 2019، تجاوز إجمالي القروض إلى العملاء 4.5 مليار د.ك. لأول  
مرة، بارتفاع بنسبة 6.2% مقارنةً بنهاية 2018. وجاء نمو إجمالي القروض  
متوازناً، حيث ساهمت كل من شريحة الخدمات المصرفية الشخصية وشريحة  
الخدمات المصرفية للشركات في مصرفنا بما يقارب نصف النمو الكلي. أما

القروض إلى الشركات فجاءت قوية على نحو خاص في الربع الرابع من السنة، وقد استطعنا مواكبة معدل النمو في القطاع المصرفي دون التخلي عن جودة الائتمان أو فقدان أية حصة من السوق. نتيجة لذلك ، تسارع نمو قروض الشركات من 1.4% في 2018 إلى 4.6% في 2019، بينما شهدت شريحة الخدمات المصرفية الشخصية نمواً بواقع 9.1%، وتفوقت على النسبة التي حققها القطاع المصرفي بما يقارب الضعف للسنة الثانية على التوالي.

رابعاً، يتبين من الصفحة 6 أن نسبة القروض غير المنتظمة استقرت خلال العامين الماضيين بما يقارب معدل القطاع المصرفي حيث بلغت 1.1% في نهاية عام 2019 .

خامساً، تظهر الصفحة 7 أن مصرفنا حافظ على تصنيفاته في المرتبة "A" وتصنيف النظرة المستقبلية من جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى. ونشير فيما يلي إلى تلك التصنيفات:

- قامت وكالة موديز إنفستورز سيرفسز بالإبقاء على تصنيف البنك للودائع على المدى الطويل في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
- وقامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف البنك للمصدر على المدى الطويل في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة ستاندارد آند بورز بتثبيت تصنيف البنك للمصدر في المرتبة "A-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- بينما قامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعملاء الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وبذلك، أفسح المجال إلى السيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، الذي سيغطي النتائج المالية بالتفصيل.

شكراً، أنطوان.

كيفن:

تظهر الصفحة 8 التقدم الذي تم إحرازه في الميزانية العمومية من 31 ديسمبر 2018 إلى 31 ديسمبر 2019. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات والمطلوبات وكيفية تغير ذلك على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات، الموضحة في النصف العلوي من الصفحة، الأسطر 1-14.

على مدى الاثني عشر شهراً المنصرمة، شهد إجمالي الموجودات في مصرفنا نمواً بمقدار 229 مليون د.ك.، أي 4%، ليبلغ 6.2 مليار د.ك. وجاء ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو في صافي القروض، الموضح في السطر 9، والذي ارتفع بمقدار 344 مليون د.ك.، أو 8%، وقوبل جزئياً بانخفاض الموجودات السائلة بمقدار 129 مليون د.ك.، كما هو موضح في السطر 5. ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض في الموجودات السائلة إلى السندات الحكومية المستحقة بمبلغ 164 مليون وأذونات بنك الكويت المركزي والبالغة قيمتها 43 مليون د.ك.، والموضحة في السطرين 2 و3، والانخفاض بمقدار 28 مليون د.ك. في ودائع المؤسسات المالية، والموضحة في السطر 4، والتي قوبلت جزئياً بالاحتفاظ بـ 106 مليون د.ك. من النقد والنقد المعادل، والموضح في السطر 1.

وعليه، فإن مزيج صافي القروض في مصرفنا، والموضح في السطر 9، قد ازداد كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، من 68% إلى 71%، بينما تناقص

- في المقابل - مزيج موجوداتنا السائلة، الموضح في السطر 5، كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، من 27% إلى 24%.

أما مزيج الاستثمار في أوراق مالية والموجودات الأخرى، الموضحة في السطرين 10 و13، فقد ظل كما هو نسبياً دون تغيير عما كانت عليه في السنة الماضية، بنسبة 5% من إجمالي الموجودات.

وبإلقاء نظرة على السطرين 20 و21، إلى أقصى اليمين، يتبين النمو بمقدار 229 مليون د.ك. للموجودات خلال الفترة، ونجد أن مقدار 193 مليون د.ك. أو 84% من ذلك النمو جاء ممولاً بالمطلوبات وأن المبلغ المتبقي وقدره 36 مليون د.ك. أو 16% جاء ممولاً بحقوق المساهمين.

ويتبين من الأسطر 15، 16 و17 أن ما يقارب إجمالي التمويل في مصرفنا يأتي من المبالغ المستحقة للبنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء.

ويوضح السطران 23 و24 متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين، حيث يتيح لنا ذلك احتساب العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، والذي سأذكره لاحقاً في معرض مناقشة بيان الدخل.

أما نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، الموضحة في السطر 25، فقد انخفضت من 2.6% في نهاية سبتمبر 2019 إلى 1.1% في نهاية ديسمبر 2019، وتحسنت نسبة التغطية في مصرفنا من 314% في نهاية سبتمبر 2019 إلى 602% في نهاية ديسمبر 2019. وكما ذكرنا خلال اللقاء الخاص بالربع الثالث، فقد أصبح لدينا مخصصات كاملة للقروض التي انخفض تصنيفها في الربع الأول، ورغم وجود ضمانات، و ضمانات شخصية،

وموجودات للشركات تغطي تلك القروض، فقد تم إما شطبها تماماً أو تخفيضها لتعادل قيمة الضمانات الخاصة بها. وبالتالي، وبالنسبة لتلك القروض، تم تحميل مخصصات محددة مسبقاً في 2019 وسيتم تسجيل عمليات الإسترداد في المستقبل عند استلام النقد أو العوائد من بيع الضمانات أو عندما يتم تنفيذ عمليات التسوية عن طريق مقيضة الموجودات.

وقبل أن أنتقل إلى الصفحة التالية، أود أن ألفت عنايتكم إلى إجمالي مخصصات القروض كما في 31 ديسمبر 2019، والبالغ 282 مليون د.ك.، حسب الموضح في السطر 8.

والآن، أنتقل إلى الصفحة 9، حيث تبين موقفنا فيما يتعلق بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، والمخصصات الإضافية كما في نهاية 2019. في الجدول على اليمين ضمن الخانة المؤشر عليها بـ "2019"، وعند إضافة إجمالي مخصصات القروض والبالغ 282 مليون د.ك. كما هو موضح في الصفحة السابقة مع مخصصاتنا للتسهيلات غير النقدية البالغة 14 مليون د.ك.، والمدرجة ضمن بند المطلوبات الأخرى، يصبح إجمالي المخصصات 296 مليون د.ك. في الميزانية العمومية، مقارنةً بمقدار 190 مليون د.ك. للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم 9.

وهذا يعني أن مبلغ إجمالي المخصصات الإضافية وفقاً لمتطلبات المعيار 9، أو ما نطلق عليه اسم "المخصصات الإضافية"، قد تجاوز 100 مليون د.ك. للسنة الثانية على التوالي. وعلى الجانب الأيسر، يتبين أن تلك المخصصات الإضافية تمثل نسبة 36% من إجمالي المخصصات في الميزانية العمومية، دون تغيير عن السنة الماضية، و تعتبر من أعلى النسب في القطاع المصرفي.



وتوضح الصفحة 10 أداء بيان الدخل من 2017 إلى 2019، مع بعض المؤشرات الرئيسية الأخرى، بحيث يمكن تتبع مدى التغيير الذي طرأ على أداء البنك خلال السنوات الثلاث الماضية.

في السطر 11، يتبين أن صافي الربح في 2019 بلغ 63.6 مليون د.ك.، أي أعلى بنسبة 12% من صافي الربح المعلن في 2018. وقد أتاح لنا ذلك تحقيق علامات هامة وبارزة فيما يتعلق بمؤشرات العوائد لدى مصرفنا. فقد تحسن العائد على الموجودات، الذي يظهر في السطر 12، من 97 نقطة أساس في 2018 إلى 105 نقطة أساس في 2019 وتحسن العائد على حقوق المساهمين، الموضح في السطر 13، من 9.4% إلى 10%. وسعدنا للغاية أن نرى هذين المؤشرين يتجاوزان 1% و10%، على التوالي.

وقد جاء التغيير في صافي الربح في 2019 مقابل 2018 مدفوعاً بثلاثة عوامل أساسية، كما هو موضح في أقصى اليمين في الخانة التي تحمل عنوان "19 مقابل 18".

(1) أولاً، في السطر 6، ازدادت الإيرادات التشغيلية بمقدار 13 مليون د.ك. أو 7%، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع إيرادات الفوائد بمقدار 33 مليون د.ك.، كما هو موضح في السطر 1، والتي قوبلت جزئياً بارتفاع مصروفات الفائدة بمقدار 21 مليون د.ك.، كما هو موضح في السطر 2.

ويعود السبب الأساسي لارتفاع إيرادات الفوائد بمقدار 33 مليون د.ك. إلى نمو صافي القروض بنسبة 8%، وزيادة العوائد نتيجةً لأثر قيام بنك الكويت المركزي برفع الفائدة لسائر السنة، وذلك في مارس 2018، وأثر المزيج الإيجابي في ظل الانتقال من القروض للشركات ذات العائد الأدنى إلى القروض الاستهلاكية ذات العائد الأعلى، وتحقق مقدار 19.7 مليون د.ك.

من إيرادات الفوائد من قرض كانت قيمته قد انخفضت سابقاً، وذلك بعد حصول البنك على حكم محكمة الاستئناف لصالحه خلال الربع الرابع من سنة 2019.

ويعزى ارتفاع مصروفات الفوائد بمقدار 21 مليون د.ك. إلى ضغوط تكلفة التمويل بسبب الزيادات الأربعة في سعر الفائدة، والتي أجراها بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي بمعدل 25 نقطة أساس لكل منهما في 2018 (و التي قوبلت برفع أسعار الفائدة للموديعين لدى البنك) والزيادة لمرة واحدة التي قام بها بنك الكويت المركزي في سعر الخصم في مارس 2018. أما النبا السار في هذا الصدد فيتمثل في تخفيف آثار تلك الضغوط على تكلفة التمويل مؤخراً جراء قيام بنك الاحتياط الفدرالي بعكس توجهه في 2019 بخفض السعر المقارن بمقدار 25 نقطة أساس ثلاث مرات في يوليو وسبتمبر وأكتوبر، وقيام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعره المقارن بمقدار 25 نقطة أساس في أكتوبر. ونتيجةً لذلك، ارتفعت مصروفات الفوائد لدى مصرفنا بمقدار 0.2 مليون د.ك. فقط في الربع الرابع من 2019، مقابل الربع الثالث من 2019، بينما بلغ متوسط الزيادات ربع السنوية على مدى الأرباع الستة الماضية ما مقداره 1.4 مليون د.ك.

(2)ثانياً: في السطر 7، بلغت المصروفات التشغيلية 11 مليون د.ك. أعلى من 2018. وباستبعاد مخصص المصروفات لمرة واحدة والبالغ 2.8 مليون د.ك. في الربع الأول من السنة، ارتفعت المصروفات المتكررة بمقدار 8 مليون د.ك. أو 12% مقارنةً بسنة 2018.

وجاء هذا الارتفاع في المصروفات مدفوعاً بأربعة عوامل أساسية:

أولاً، استحداث مركز جديد لعملائنا وموظفينا في برج كريستال.

ثانياً، الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتعزيزها، بالإضافة إلى استحداث تطبيقات العملاء، وتعزيز أمن المعلومات.

ثالثاً، زيادة مدفوعات الحوافز لموظفي المبيعات وموظفي الخدمات المساندة الذين واصلوا الأداء القوي فيما يتعلق بنمو القروض والإيرادات.

رابعاً، تعيين المزيد من موظفي الفروع بما يلزم لدفع وتعزيز والحفاظ على النمو بواقع 20% في القروض، والذي انعكس في زيادة شريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات على مدى السنوات الثلاث الماضية.

(3) أما العامل الثالث في نمو صافي الربح بواقع 12% في 2019، فيتضح من السطر 9، حيث انخفضت المخصصات وبند انخفاض القيمة في مصرفنا في 2019 بمقدار 5 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 11، يتبين أن نسب رأس المال الرقابي في مصرفنا لا تزال تتميز بالقوة، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.8%، أي بزيادة بنحو 180 نقطة أساس عن الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 12%، بينما جاءت نسبة معدل كفاية رأس المال بواقع 17.1% أي أعلى بمقدار ما يقارب 310 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابية البالغة نسبته 14%.

وفي الجانب الأسفل إلى اليمين، نجد أن نسبة الرافعة المالية بلغت 9.3% في نهاية ديسمبر 2019، بارتفاع طفيف عن نسبة 9.2% في نهاية ديسمبر 2018، وأعلى بكثير من الحد الأدنى البالغة نسبته 3%.

أما الصفحة 12 فتبين نسب السيولة الرئيسية في مصرفنا. فعلى الجانب الأيسر، يتضح أن متوسط التغطية اليومية للسيولة بلغت نسبته 313% في 2019، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغة نسبته 100%. وعلى الجانب الأيمن من الصفحة، نجد أن نسبة صافي التمويل المستمر في مصرفنا بلغت 111%، وهي أيضاً تتجاوز الحد الأدنى البالغة نسبته 100%. وعليه، فإن كلتا نسبتي السيولة تتمتع بمصدات أكثر من كافية، أي أعلى من الحدود الدنيا الرقابية.

والخلاصة، أن سنة 2019 شهدت تحديات فيما يتعلق بتكلفة التمويل والمصروفات التشغيلية لدعم نمو البنكلى مصرفنا. إلا أننا استطعنا التغلب على الضغوط الحادة للتسعير في شريحة الخدمات المصرفية للشركات خلال الأشهر التسعة الأولى من خلال تحقيق نمو ملحوظ في الربع الرابع من السنة ومواكبة معدل النمو في القطاع المصرفي ككل. كذلك، استطعنا مواصلة استراتيجية النمو القوي في شريحة الخدمات المصرفية الشخصية، مما أفضى إلى اكتساب حصة جيدة من السوق، مع تحقيق النمو في القروض بنحو ضعف معدل النمو في القطاع المصرفي، وذلك للسنة الثانية على التوالي.

وأخيراً، في سنة 2018، كان بمقدور البنك استرداد المبالغ الأصلية للقروض التي تم شطبها سابقاً بالنسبة للقروض الموروثة، والتي بلغت قيمتها 36.5 مليون د.ك. وفي 2019، استطعنا استرداد الفوائد غير المستحقة على القرض ذاته، والتي بلغت 19.7 مليون د.ك.، حيث أتاحت لنا تلك الخطوات تجديد الثقة بأن القروض المقدمة إلى عملائنا من الشركات في الكويت قد تمت هيكلتها على نحو سليم، وأمكن إنفاذها من الناحية القانونية، وتم وضع مخصصات لها بصورة متحفظة.

والآن، أنتقل إلى دلال لبدء فترة الأسئلة والأجوبة.

دلال:

شكراً، كيفن. نحن الآن على استعداد لفترة الأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتم في طرح الأسئلة، يرجى تقديم السؤال في المساحة المخصصة لذلك. وسنتوقف لبضع دقائق لتلقي أسئلتكم.  
(التوقف لبرهة)

الأسئلة:

دلال (س1):

ورد إلينا سؤال حول أسباب نمو القروض في 2019. كيفن، هل لك أن تعلق؟

كيفن (ج1):

واصلت شريحة الخدمات المصرفية الشخصية في مصرفنا زخمها، حيث حققت نمواً بمقدار 133 مليون د.ك.، بارتفاع نسبته 9% عن السنة السابقة، كما شهدت القروض في مصرفنا نمواً في هذه الشريحة للربع الرابع عشر على التوالي. أما فيما يتعلق بالقروض إلى الشركات، فعلى الرغم من المنافسة الحادة، تمكن مصرفنا من تنفيذ مجموعة قوية من التعاملات في الربع الرابع، وشهدت القروض نمواً بمقدار 128 مليون د.ك. عن سائر السنة، بارتفاع نسبته 4.6%. وجاء النمو في نطاق النزعة للمخاطر المعمول بها في البنك، ولم يتجاوز المعدلات القصوى في هذا الصدد، مما أتاح لنا الوصول بمعدل النمو إلى ما يماثل المعدل في القطاع المصرفي عن السنة، ولم يتعرض مصرفنا إلى فقدان أية حصة من السوق.

دلال (س2):

وردت إلينا بضعة أسئلة حول صافي إيرادات وهوامش الفوائد، والنظرة المستقبلية لصافي هوامش الفوائد، وكذلك مصروفات الفوائد وتكلفة التمويل. كيفن، هل يمكنك تغطية هذه الأسئلة؟

كيفن (ج2):

أولاً، وبدءاً بإيرادات الفوائد والعوائد، أود الإشارة إلى أنه باستبعاد إيرادات الفوائد لمرة واحدة والبالغة 19.7 مليون د.ك.، شهدت الهوامش انخفاضاً من الربع الثالث إلى الربع الرابع لسنة 2019، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم في أكتوبر. ومع المضي قدماً، نتوقع أن يكون هناك أثر على سائر السنة جراء النمو القوي في القروض إلى الشركات في الربع الرابع بما يؤدي إلى أكثر من مقابلة الأثر السلبي على العوائد من الخفض بمقدار 25 نقطة أساس الذي قام به بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2019.

ثانياً، وفيما يتعلق بمصرفات الفوائد وتكلفة التمويل، وكما ذكرت سابقاً، فقد استقر الوضع بالنسبة للزيادات في تكلفة التمويل. وخلال الأيام القليلة الماضية، قام بنك الكويت المركزي بخفض الأسعار التي نعرضها على المودعين لدى البنك بمستويات التخفيض التي قام بها البنك الفديري الأمريكي خلال السنة الماضية، الأمر الذي سيكون له أثر ايجابي. إلا أنه لا تزال هناك منافسة حادة بين البنوك على الودائع الكبيرة، ونتوقع أن ذلك سيؤدي إلى منع انخفاض تكلفة التمويل بصورة كبيرة عن المستويات الحالية، على الأقل على المدى القصير.

وردنا سؤال حول النمو القوي في إيرادات الرسوم و مدى تأثيرها على سنة 2020.

دلال (س3):

من الأجدى أن نقسم إيرادات الرسوم إلى صافي الرسوم ورسوم تداول العملات الأجنبية في بيان الدخل. ورغم ارتفاع صافي الرسوم في مصرفنا في الربع الرابع من 2019، مقارنةً بالربع الثالث، فإن صافي الرسوم لسائر السنة لكل من 2019 و 2018 جاء متقارباً، أي بمقدار 30 مليون د.ك. ومن جهة أخرى، شهدنا نمواً قوياً مضاعفاً بنسبة 10% في إيرادات تداول العملات الأجنبية، من 9 مليون د.ك. في 2018 إلى 10 مليون د.ك. في 2019. وجاء ذلك النمو متوازناً بين كل من شريحة الخدمات المصرفية الشخصية وشريحة الخدمات المصرفية للشركات في مصرفنا.

كيفن (ج3):

لدينا أسئلة حول المصرفات التشغيلية، والتوقعات بشأن مستويات المصرفات في 2020.

دلال (س4):

باستثناء مبلغ 2.8 مليون د.ك. غير المتكرر والذي تحقق في الربع الأول من 2019، بلغ إجمالي مصرفاتنا التشغيلية 75 مليون د.ك. في 2019، بارتفاع نسبته 12% مقابل 2018. وكما ذكرت سابقاً، فقد قام مصرفنا بالاستثمار في فرع مركزي جديد، وفي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وفي أنشطتنا الموجهة لتعزيز النمو في القروض والودائع. ونتيجةً لأثر تلك الاستثمارات على سائر السنة، بالإضافة إلى التضخم، فإننا نحاول جاهدين المحافظة على المصرفات التشغيلية في سنة 2020 بما لا يزيد عن الرقم الأحادي الأوسط لنسبة النمو بأعلى من مستويات 2019.

كيفن (ج4):

دلال (س5): لدينا أسئلة حول نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا وما هي آخر المستجدات بشأن تخفيض التصنيف لإحدى الشركات المقترضة في 2019؟

كيفن (ج5): نعم، في نهاية 2019، قمنا بوضع مخصص كامل لهذه الشركة المقترضة التي شهدت انخفاضاً في تصنيفها خلال الربع الأول من 2019، وتم شطب القرض بالكامل من المنظور المحاسبي. وهذا هو السبب الرئيسي في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة من 2.6% في نهاية سبتمبر 2019 إلى 1.1% في نهاية ديسمبر 2019. وكمحصلة لذلك، ومن الآن فصاعداً، فإن أية تسوية سواءً كانت نقديةً و/أو في شكل مقايضة أصول مرتبطة بهذه الشركة المقترضة، سيتم إدراجها كمبالغ مستردة.

دلال (س6): سؤالان حول تكلفة المخاطر وما هو المستهدف لسنة 2020؟ كيفن، هل يمكنك الرد على هذين السؤالين؟

كيفن (ج6): بإلقاء نظرة على الصفحة 10، نجد أن نسبة تكلفة المخاطر في مصرفنا كانت قد بلغت 2.14% في 2017، وكما ذكرت، و0.03% في 2018 و1.38% في 2019. وبالتالي، فإن متوسط تكلفة المخاطر للسنوات الثلاث على أساس سنوي من 2017 إلى 2019 كانت نسبته 1.18%.

وبالنظر إلى حقيقة أننا تعلمنا الكثير مما قد يشكل أخطاءً وكيفية استخدام الضمانات من خلال الإجراءات القانونية وإجراءات التسوية في الكويت، فإننا نتوقع تحقيق تكلفة للمخاطر على المدى الطويل بأقل من ذلك المتوسط الذي تحقق خلال السنوات الثلاث.

أما فيما يتعلق بسنة 2020، وبالنظر إلى المخصصات المتحفظة لعدة مقترضين في 2019، وعمليات الاسترداد المحتملة من تلك القروض، وقوة محفظة القروض المعنية، وإنهاء السنة بتلك النسبة المنخفضة للقروض غير المنتظمة، أي 1.1%، فإننا نتوقع أن يتحقق في 2020 متوسط أقل من ذلك الذي تحقق في السنوات الثلاث المذكورة.

دلال: شكراً، كيفن. أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما باقي الأسئلة فقد تمت تغطيتها خلال العرض أو تتعلق بالتطلعات المستقبلية. وبهذا، أختتم لقاءنا اليوم.

فإن كانت لديكم أية أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم متابعتنا من خلال البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين.

شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.